

بالإشارة الى احاطه الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠٢٤/٩/١ بخصوص تجديد الاعفاء عن عمولة الاسترداد المقررة بحمله وثائق الصناديق التالية:

صندوق استثمار بنك مصر الأول - الإصدار الأول - دخل دوري ربع سنوي

صندوق استثمار بنك مصر - الإصدار الثاني - نمو رأسمالي

صندوق استثمار بنك مصر التراكمي مع التأمين على الحياة وضمان رأس المال -صندوق العمر

صندوق استثمار بنك مصر الثالث ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري

موضح الإفصاح التالي عن التعديل على الموقع الإلكتروني الخاص بالصناديق بما يفيد أنه

لا يتقاضى الصندوق مصاريف استرداد على الوثائق المستردة حتى ٣١-١٢-٢٠٢٤

للصناديق المذكورة أعلاه



صندوق استثمار بنك مصر الأول - اصدار ثان - نمو رأسمالي

خاضع لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٩ بتاريخ ١٢/٠٦/١٩٩٥ ومقره ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة

نشر تعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار بنك مصر الأول - اصدار ثان - نمو رأسمالي.
وفقاً لاجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/٠٣ بمقر الصندوق بالعنوان التالي: ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة، وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية المبدئية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/١٥، بشأن الموافقة على تعديل البند الخامس والعشرون (الأعباء المالية) من نشرة الاكتتاب العام وفقاً للاتي:

البند الخامس والعشرون (الأعباء المالية)

اتعاب لجنة الاشراف

تقدر الأعباء المالية للجنة الإشراف بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ جم سنوياً (فقط مائة وأربعون ألف جنيهاً).

أتعاب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق:

يتحمل الصندوق المكافأة الخاصة للممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق والتي حددت بمبلغ ٦٠٠٠ جنيهاً سنوياً والمكافأة الخاصة بنائب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق مبلغ ٤٠٠٠ جنيهاً سنوياً.

مع الإبقاء على باقي البند كما هو



بنك مصر
BANQUE MISR

تعمل مع الخبير بنوك

صندوق استثمار بنك مصر الأول - اصدار ثان - تموؤسهالى

خاض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ ولأئتمنة التنفيذية وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٩٩١/١١٢/١٢ ومقره ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة

ومقره ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة
نشر تعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار
بنك مصر الأول - اصدار ثان - تموؤسهالى.

وفقا لاجتماع جماعة حملة الوثائق المتعقد بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠
بمقر الصندوق بالمعنوان التالي: ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك
مصر - القاهرة، وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية الميدانية بتاريخ
٢٠٢٤/٠٢/٢٠، بشأن الموافقة على تعديل البند الخامس والعشرون
(الأعباء المالية) من نشرة الاكتتاب العام وفقا لتلاتي:

تعديل أتعاب مدير الاستثمار:

أتعاب حسن الأداء:

تقدر أتعاب حسن الأداء بواقع ١٥٪ سنويا من صافي أرباح الصندوق.
(٧,٥٪ لمدير الاستثمار ٥,٥٪ لجهة المؤسسة بنك مصر) التي تزيد
عن الأرباح المحتملة على صافي أذون الخزانة استحقاق ٩١ يوما
مضافا إليها علاوة ٣٪.

الاعباب شركة خدمات الإدارة:

تتناقص شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع ٥,٠٠٥ (نصف من
العشرة آلاف) سنويا.

بمضاف على البند ما يلي:

الأتعاب السنوية لأعداد القوائم المالية:

يستحق لشركة خدمات الإدارة أتعاب سنوية قدرها خمسة وعشرون ألف
جنية مصري لا غير نظير إعداد القوائم المالية الدورية للصندوق
وتحتسب وتجنّب يوميا وتُدفع بنهاية كل نصف عام وذلك بعد اعتماد
القوائم المالية، ويتم اعتماد الأتعاب بالقوائم المالية نصف السنوية
من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب إرسال كشوف الحساب الربع سنوية (كشف الحساب الورقي وكشف الحساب الإلكتروني)

يتحمل الصندوق مقابل إرسال كشوف حساب العملاء الربع سنوية
مبلغ قدره اثنان وعشرون جنيها مصريا عن كل كشف حساب مصدر
من الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
(شاملة الطباعة والتطريف والأرسال بالبريد المصري للعملاء
المسجلين بعنوانين مراسلات داخل جمهورية مصر العربية)، وثمانية
جنيهات لا غير في حالة إرسال كشوف حساب العملاء الربع سنوية
عن طريق البريد الإلكتروني وتقدر أتعاب تحميل حركات العميل لأول
مرة بخمسة جنيهات وذلك لكل عميل ويتم المنداد بناء على المطالبة
الصادرة من شركة خدمات الإدارة، ويتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من
مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

مع الإبقاء على باقي البند كما هو

صندوق استثمار بنك مصر الأول - اصدار ثان - نمو رأسمالي

خاضع لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٩ بتاريخ ١٢/٠٦/١٩٩٥ ومقره ١٥٢ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة

نشر تعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب العام في وئافى صندوق استثمار بنك مصر الأول - اصدار ثان - نمو رأسمالي وفقاً لاجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٠١ بمقر الصندوق بالعنوان التالي ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة، وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية المبدئية بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٠٥ بشأن تعديل بنود نشرة الاكتتاب العام للوثائق الصندوق لتصبح كما يلي:

جهات التسوية:
من خلال بنك مصر وقروعه المنتشرة المختلفة الخاضع لرقابة البنك المركزي المصري واية جهات أخرى يتم التعاقد معها لهذا الغرض على أن تكون حاصنة على موافقة الهيئة المسبقة بذلك.
مع إبقاء باقى البنود كما هو عاىة.

ثابء النسب الاستثمارية
٢- لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى أى قطاع من القطاعات عن ١٠٪ من صافى أصول الصندوق لتتنوع القطاعات المستثمر بها الصندوق مما يعظم العائد على الاستثمار ويقلل من مخاطر عدم التنوع ومخاطر السوق ومخاطر الارتباط.
مع إبقاء باقى البنود كما هو عاىة

• يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها خلال يومى عمل من تقديم طلب الاسترداد وعلى أساس نصيب صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم تقديم طلب الاسترداد.

إضافة الجملة:
يخضع من القيمة الاستردادية للوثيقة مصاريف استرداد متعارها سبعة ونص فى الألف من المستثمر المتخارج وتورد لحساب الصندوق. وقد تقرر الأة بقاءات الصندوق مصاريف استرداد لعدة سنة على الوثائق المستردة قدياً من تاريخ التصديق على المحضر من الهيئة على أن يتم الإفصاح عن إعادة الخصم فى نهاية العدة لحملة الوثائق طبقاً لوسائل النشر المقررة للاكتتاب العام وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق، على الأة يتحمل حملة الوثائق أى أعباء مالية إضافية بعد إعادة الخصم.
مع الإبقاء على باقى الفقرة
• مع إبقاء باقى البنود كما هو عاىة.

مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بشار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ وعلى الأخص الواردة بالمادة (١٧٢) وكذا الاعمال المحذورة على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (١٨٣ مكرر ٢٠) من اللائحة التنفيذية والعشار بها والبنود الثالث عشر من هذه النشرة - يقوم مدير الاستثمار بإجراء عمليات تداول باسم وصالحى الصندوق لدى شركات أخرى تابعة له أو تابعة للمؤسسة منها على سبيل المثال شركة التتارى الدولية للمسرمة وشركة مصر كابتال للوساطة فى السندات، وغيرها من شركات أخرى تابعة له أو تابعة لجهة المؤسسة وهى أطراف مرتبطة به علماً بأن جميع هذه التعاملات تتم وفقاً لنفس الشروط والأحكام المنظمة لتعاملات الصندوق لدى شركات التداول المختلفة بالسوق. وسيتم الإفصاح عن تلك التعاملات وحجمها بالتقوائم المالية للصندوق.

- يسمح بالتعامل على وئافى الصندوق (بالشراء والاسترداد) لجهة المؤسسة والجهات المرتبطة بها والجهات المرتبطة بشركة مدير الاستثمار (ما عدا شركة مدير الاستثمار نفسها والعاملين لديه) والجهات المرتبطة بشركة خدمات الإدارة (ما عدا شركة خدمات الإدارة نفسها والعاملين لديها) وكذلك يسمح بالتعامل للمديرين أو العاملين لدى الجهات المرتبطة المشار إليها... مع مراعاة تجنب تعارض المصالح بشأن عدم التعامل على الوثائق التى تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق.
يسمح لمدير الاستثمار بالاستثمار لصالح الصندوق فى اوعية استثمارية أو فى أوراق مالية تتعلق بعمليات يقوم فيها "مدير الاستثمار أو الجهة المؤسسة أو أى من الجهات المرتبطة بهما" بدور المحضر أو المروج أو المترقب أو المستشار المالية، أو ضامن الاكتتاب، أو ضامن التغطية، أو أمين الحفظ، أو غير ذلك من الأدوار اللازمة لإتمام عملية إصدار الأوراق المالية أو الأوعية الاستثمارية وذلك بما لا يتعارض مع السياسة الاستثمارية للصندوق ومع مراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرض الاستثمارية لحملة الوثائق.
وفى جميع الأحوال يلتزم كافة الأطراف بتجنب تعارض المصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وعند التعامل على الوثائق التى تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق.
• مع إبقاء باقى البنود كما هو عاىة.

آداب المستشار الضريبي:
تم تعيين السادة / مكتب بيكر تيلز - وحيد عبد الغفار وشركاه كمستشار ضريبي للصندوق وذلك نظير أتمام ستوية قدرها ١٥,٠٠٠ جنيه (فقط خمسة عشر ألف جنيه) مسرياً لا غير شاملة ضريبة القيمة المضافة وتحسب وتجب وتسدد بعد إصدار الإقرار الضريبي. بالإضافة لآداب الفحص الضريبي (دخل، خصم إضافة دفعة، وما يستجد من ضرائب) ويتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية. (حسب العروض المقدمة للجنة الإشراف) وما تتخذ من قرار).

آداب مراقب الحسابات:
نظير مراجعة القوائم المالية السنوية ونصف السنوية تحسب هذه الأتعاب وتجب وتسدد فى نهاية كل ٦ شهور بعد مراجعة واعتماد القوائم المالية.
• يتحمل الصندوق مصروفات أخرى
• يتحمل الصندوق مصروفات تسويقية وبيعيه يتم خصصها مقابل فواتير فعلية أو بموجب عقود تسويقية مبرمة وذلك بحد أقصى ١ مليوناً (واحد فى المائة سنوياً) من صافى أصول الصندوق وعلى أن يتم اعتماد هذه المبالغ من قبل مراقب حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية، على أن لا يزيد هذا المخصص فى أى وقت عن ٦٪ من صافى قيمة أصول الصندوق.
مع إبقاء باقى البنود كما هو عاىة.

ببئءء الصندوق فى تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:
- بنك مصر وقروعه المنتشرة داخل جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع مدير استثمار الصندوق شركة سى آى اسس مناجمعت مع الأغل فى الاعتراف بالأحكام الخاصة بتجنب تعارض المصالح الواردة بالمادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية.
- يجوز توزيع الاكتتاب/شراء وثائق الصندوق من خلال شركة من الشركات المرخص لها بترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية أو شركات المسرمة أو البنوك وغيرها من الجهات التى ترخص لها الهيئة بملئى الاكتتابات، وذلك بموجب عقد إبرامه مع الصندوق يتضمن بصفة خاصة حدود مسؤولية شركة الترويج أو المسرمة ومقدار أتعابها وشروط الاكتتاب/الشراء ومدته.